د. سمير عبد الرسول العبيدي، الجامعة المستنصرية
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، قسم الدراسات التاريخية

المقدمة.

شهد عالمنا العربي من مغربه إلى مشرقه سيطرة القوى الاستعمارية على مقدراته ، والتي مازالت بعض مظاهرها قائمة ، كما هو الحال في سبتة ومليلة والجزر الإماراتية الثلاث وغيرها ، لكن وبرغم جلاء المحتل الأجنبي ، إلا إن بعض آثار المرحلة الاستعمارية مازالت حاضرة الوجود ، فعلى الصعيد السياسي ترسخت حالة التشرذم وتبعاتها من الفتن المذهبية والاثنية ، ناهيك عن جملة من القضايا الأخرى كالأضرار الاقتصادية والألغام والآثار ... الخ.

لكن ابرز هذه التبعات تتمثل بالجانب الإنساني وتحديدا الفظائع التي تمت بحق المدنيين العزل والتي تعتبر جرائم إبادة جماعية وتقع تحت طائلة القانون الدولي الذي لاتسقط إجراءاته بالتقادم.

لقد سعت الكثير من الدول وبضمنها عدد من الدول العربية للمطالبة بتعويضات من المستعمرين السابقين عقب نيلها الاستقلال ، لكن تلك المطالبات لم تلقى أذانا صاغية رغم أحقيتها التاريخية وشرعيتها القانونية ، بحكم امتناع الدول المستعمرة عن إبداء الاعتذار وتقديم التعويضات بذريعة "طي صفحة الماضي" ولعدم رغبتها بدفع مبالغ طائلة من أموال دافعي الضرائب الأمر الذي سينعكس سلباً على فرص الاستمرار في سدة الحكم نتيجة لحساسية الموضوع برمته مما قد يؤدي لانخفاض شعبيتها لدى الناخب العادي.

ومما يعزز هذا التوجه لهذه الدول إنها صاحبة القرار في أروقة المؤسسات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن ، لذا فمن غير الوارد أن يصدر عن هذه الهيئات قرارات في غير مصلحتها أو من دون موافقتها حتى ؛ لذا انتهت المطالبات القانونية المتواصلة إلى طرق مسدودة ، في ظل عدم وجود سابقة قانونية يمكن لهذه الدول أو الأفراد الاستناد إليها في مطالباتها ، بل وزيادة على ذلك سعت الدول المهيمنة للاستفادة من المساعدات المحدودة التي تقدمها مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية والتي يراد بها تحقيق مكاسب معروفة ،عبر تحويلها لعنصر دعم لموقفها من الأمر برمته سواء بالتلويح بالتخفيض أو قطعها كلية ،بل والادعاء بأنها تمثل تعويضات غير مباشرة كما فعلت ألمانيا تجاه مستعمرتها السابقة ناميبيا.

واستنادا إلى ماتقدم تشكل الحالة الليبية تجربة استثنائية في هذا المضمار بحكم نجاحها في الحصول على (اعتذار رسمي) وتعهد قانوني ملزم بدفع تعويضات من المستعمر الايطالي السابق ،وهو مايشكل (سابقة تاريخية) ونجاحا يسجل للطرف الليبي نتيجة للحقائق السابق ذكرها ، ويضاف لهذا إن الأمر استغرق مايزيد على نصف قرن واتخذ شكل معاهدة ثنائية بعيدا عن المؤسسات الدولية صاحبة المواقف المعروفة في هذا السياق ، وهو مايحسب كذلك بحكم التباين في ماهية وحجم الدور الذي يؤديه كلا البلدين على الساحة الدولية ، لذا يستلزم أن يتم إجراء دراسة متمعنة "لمعاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين الجمهورية الايطالية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى " الموقعة في 2008/8/30؛ خصوصا عقب إعلان الطرفين عن إعادة تفعيلها مما يجعل منها الأساس للعلاقات بين ايطاليا والنظام الليبي الجديد؛ الذي تأسس في ليبيا عقب انتفاضة 2011/2/17.

خريطة ليبيا

أولا : المفاوضات الليبية. الإيطالية (1951. 2008) :-

المرحلة الأولى (1969. 2001) :-

تتسم العلاقات الليبية الإيطالية بسمات خاصة نسجت ملامحها العلاقات التاريخية لمدة الاستعمار وما أعقب طرد الإيطاليين من ليبيا عام 1943 ، ثم عودة الدفء في العلاقات وتطور الروابط الاقتصادية عقب اكتشاف و تصدير النفط مطلع عقد الستينات من القرن الماضي، حيث أصبحت ايطاليا الشريك التجاري الأول لليبيا ، برغم التقلبات الكثيرة في العلاقات السياسية[1].

أتخذ ملف التعويضات منحى تصاعدياً مختلفاً عقب انقلاب 1969/9/1 ، حيث ألغى العقيد معمر القذافي جميع الاتفاقيات العسكرية السابقة ، وأصدر قرارا في 1970/10/7 بطرد ما تبقى من المستعمرين الإيطاليين من ليبيا و يربو

عددهم على 20,000 نسمة ، و تم مصادرة ممتلكاتهم و أعادتها إلى أصحابها ، و في العام التالي شكل لجان فنية جابت العواصم الأوربية لجمع المعلومات و الوثائق حول الأضرار التي تعرض لها الشعب الليبي خلال مدة الاحتلال الإيطالي .

و تم أنشاء ((مركز بحوث و دراسات الجهاد الليبي)) في 1977/8/13 ومقره في طرابلس ، تحت أشراف جامعة الفاتح ، و يهدف المركز ، كما تنص المادة الثانية من قرار تأسيسه إلى:-

أ- تأصيل الجهاد العربي الليبي عبر العصور .

ب- دراسة التطور التاريخي للتراث العربي الليبي .

ج- أجراء الدراسات و البحوث التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالجهاد الليبي .

د- جمع الوثائق و المخطوطات و المؤلفات المتعلقة بأغراض المركز [2].

لم يقتصر الجهد الرسمي على البُعد التاريخي ، بل أمتد ليشمل مشكلة الآف المنفيين الليبيين و التي تحظى كذلك بأهتمام كبير من الأسر المعنية التي ما تزال تجهل مصير أبنائها ، و تحيي ليبيا هذه المناسبة و التي تعرف " بيوم المنفيين " وتصادف يوم 10/26 من كل عام ، حيث يتم إعلان الحداد الرسمي.

و إضافة لما تقدم ذكره سعت السلطات إلى أذكاء الذاكرة التاريخية وهو ما يعد عنصر دعم للجهد الرسمي ، وبموازاة ذلك كان هناك حرص على تضمين الوقائع الهامة في المناهج الدراسية و لجميع المراحل ، كما تم أعتبار بعضها مناسبات وطنية مثل " يوم الغدر " و المصادف ذكرى احتلال طرابلس الغرب في 1911/10/5 ويوم المنفيين وغيرها ، في حين تم أعتبار تأريخ طرد المستعمرين كعطلة رسمية بأسم " يوم الثأر " ، وأخيرا تحرص السلطات على أقامة الندوات و المهرجانات الشعبية و التي تخلد العلامات البارزة في تلك المرحلة التاريخية ، وقد أتيح للباحث تدوين هذه الملاحظات أثناء عمله كتدريسي في ليبيا للمدة (1997 . 1999) .

من جانبها سعت ايطاليا إلى تجاهل المطالب الليبية مقتدية في هذا بنظيراتها في القارة العجوز (بريطانيا ، فرنسا ، أسبانيا ، ألمانيا) ، متذرعة بطي صفحة الماضي وفي هذا الصدد حظرت السلطات عرض فلم " أسد الصحراء عمر المختار " و الذي أنتج عام 1981 باعتباره " مسيئاً لسمعة الجيش الإيطالي " .

كان للغارات الأمريكية على ليبيا عام 1986 ثم " حادثة لوكربي " في 1988/12/21 و الموقف الإيطالي المساند للولايات المتحدة و العقوبات الدولية (1992 . 1999) ناهيك عن حالة عدم الاستقرار و التي ميزت المشهد السياسي الإيطالي (62 وزارة منذ العام 1945) ، كل هذه العوامل ألقت بثقلها على طبيعة العلاقة بين البلدين[3] .

شهدت العلاقات بين ليبيا و المجتمع الدولي أنفراجاً عام 1998 ، ومع وصول اليسار الإيطالي للحكم لأول مرة رغبت وزارة برودي (نيسان 1996 . تشرين الأول 1998) في أحياء العلاقات مع ليبيا ، فأرسل وزير الخارجية لامبيرتو ديني إلى طرابلس في 1998/6/7 ، و أسفرت الزيارة عن "التعهد بالتوقيع في أقرب وقت

ممكن من أجل إغلاق ملف التراث السلبي للماضي بين البلدين "، و في 1998/7/4 تم التوقيع على " وثيقة المصالحة " في روما .

وعندما عُلقت العقوبات من قبل الأمم المتحدة في نيسان 1999 كان أول الزائرين لطرابلس هو لامبيرتو ديني ؛ وفي يوم 1999/7/4 أعاد الكرة بمناسبة توقيع عقد أنشاء أنبوب للغاز يربط ليبيا بأوربا عبر ايطاليا ، ولم يكن ديني وزير الخارجية الأوربي الأول الذي يزور ليبيا منذُ العام 1992 ، بل أن أول رئيس وزراء أوربي أيضاً يزورها كان ماسيمو داليما (1998 . 2001) . بتأريخ 1999/12/2 و لمدة 24 ساعة؛ لكن و برغم كل هذه الجهود ألا أنه لم يتم تطبيق الاتفاق بسبب عدم مصادقة البرلمان الإيطالي عليه [4].

المرحلة الثانية (2001/6/10 . 2008/8/30) :-

يمكن القول أن السياسي اليميني الإيطالي سلفيو برلسكوني هو الذي أعطى الدفعة الأخيرة للمفاوضات وأن حدث ذلك بشكل تدريجي ، و بدأها في نيسان 1994 عندما وصل لسدة الحكم للمرة الأولى ، لكن وزارته استقالت بعد 7 شهور ، وفي وزارته الثانية (2001/6/10 . 2006/4/20) وهي أطول الوزارات عمراً بعد العام 1945 ، واجه ضغوطاً متزايدة من الليبيين لحسم الموضوع ، وأن تأخر ذلك حتى عام 2004 بسبب الأحداث الجسام التي شهدها العالم للمدة (2001 . 2003) ، وحين زار برلسكوني ليبيا في 2004/12/2 لتدشين مشروع أنبوب الغاز جاءت أجوبته مبهمة على المطالب الليبية هو ما أثار حنق القذافي الذي كان قد طوى صفحة العقوبات الدولية مما منحه فسحة للتفرغ للمطالبة بالتعويضات ، وقد أرفق ذلك بجملة من القرارات ففي 2005/4/8 قرر عدم السماح بعودة الإيطاليين المطرودين إذا كان يقل عمرهم عن 65 عاماً ، وفي تشرين الأول من العام نفسه أعلن "يوم الثأر" و الحداد على المنفيين [5].

ومع تشكيل وزارة برودي الثانية (2006/5/17 . 2008/1/24) استؤنفت المفاوضات في تشرين الثاني 2007 و أسهم سيف الإسلام القذافي بشكل مباشر و فعال في مسار العملية التفاوضية حيث زار ايطاليا عدة مرات و ألتقى مع برودي و كبار وزرائه وساهم بإيجاد الحلول للعديد من المشاكل ؛ ومرة أخرى توقفت المفاوضات بسبب استقالة الوزارة الإيطالية ، غير أن اعتماد برلسكوني في 2006 في حملته الانتخابية للدعوة لحل جميع المشاكل مع ليبيا شكل دافعاً للعودة القوية للمفاوضات مع تشكيله لوزارته الثالثة في 2008/5/8 .

ومما له دلالاته قيام برلسكوني بأول زيارة له خارج ايطاليا إلى ليبيا في حزيران 2008 ، وخلال هذه الزيارة طالب برلسكوني بتفعيل الاتفاقية التي وقعتها الحكومة السابقة في 2007/12/27 و التي سمحت بتسيير دوريات بحرية مشتركة للحد من تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا إلى أوربا عبر السواحل الإيطالية[6] .

ثانيا: توقيع المعاهدة:-

أعلن برلسكوني أنه سيسعى أثناء زيارته إلى بنغازي لتحويل " يوم الثأر " الذي يوافق 10/7 من كل عام إلى " يوم الصداقة " بين ليبيا وايطاليا ، و ستكون خطوته الأولى من أجل تحقيق ذلك وضع بنود الأتفاق النهائي حول التعويضات الإيطالية إلى ليبيا ، إذ تستورد ايطاليا 25٪ من أحتياجتها النفطية و33٪ من أحتياجتها من الغاز من ليبيا و لشركاتها النفطية وجود طويل في حين أن لها حضور قوي في مجال الأعمال و التعاقداتٍ الحكومية .

كما تعرف اللغة الإيطالية أنتشاراً واسعاً في ليبيا إلى جانب حضورها الثقافي عبر مركزي "المعهد الإيطالي للثقافة" في المدينتين الرئيسيتين طرابلس وبنغازي[7] .

و فيما يخص طرفي المعاهدة فقد بذل الليبيون جهوداً مضنية أستمرت لمدة 38عاماً (1970 . 2008) ، ومثلت العملية برمتها تتويجاً لجميع هذه المعطيات ، لذا سعت الحكومة إلى الاستثمار الأمثل للمناسبة فتم اختيار التوقيت بحنكة ليترافق مع الذكرى 32 لقيام سلطة الشعب(1976/8/30) والذكرى 39 لثورة الفاتح من أيلول ، و الذي تقرر أن يحضر برلسكوني الاحتفالات التي ستقام بكلتا المناسبتين .

ومن جانبه فقد أعتبر برلسكوني المعاهدة بمثابة نصر شخصي له و لحزبه ، و سعى لأستثماره بالشكل الأمثل ساعده في ذلك كونه رجل أعمال ثري و قطب أعلامي معروف إذ يمتلك شركة (Media) و هي أكبر مؤسسة إعلامية في ايطاليا[8] .

حرص الطرفان على أن تكون الزيارة مليئة بالشواهد الرمزية و السعي لاستحضار نماذج من الماضي ، وفي بادرة لحسن النوايا أعادت ايطاليا تمثال " حورية قورينا " و الذي سبق للمحتلين أن أخذوه في العام 1913 ، و أعيد تنفيذاً لحكم القضاء الإيطالي ؛ وتألفت معاهدة الصداقة و الشراكة و التعاون " بين ليبيا و ايطاليا من 23 مادة و أستهلت بإعلان ليبيا يوم 8/30 من كل عام مناسبة للأحتفال " بيوم الصداقة " الليبية الإيطالية .

وحسب بنود المعاهدة الموقعة تلتزم ايطالياً بتقديم تعويض مالي لليبيا بما يناهز 250 مليون دولار سنوياً على مدى 20 عاماً يستغل الجزء الأكبر منه لبناء طريق ساحلي سريع يربط بين الحدود المصرية شرقا والتونسية غربا.

ومن البنود الأخرى كذلك أن ايطاليا ستعمل على أعادة المخطوطات والقطع الأثرية والكتب القيمة وغيرها من الآثار التي تم تهريبها إلى ايطاليا أثناء الأحتلال.

كما ستمنح روما سنوياً منحاً جامعية لعدد من الطلاب الليبيين الذين ينوون مواصلة دراستهم في ايطاليا وسيتم أعادة مرتبات التقاعد إلى الجنود الليبيين الذين حاربوا من أجل ايطاليا في الحرب العالمية الثانية .

و في الجانب الثقافي يدعو البلدان إلى تعميق الروابط الثقافية التقليدية وأواصر الصداقة و يشجعان الاتصالات المباشرة بين المؤسسات و الهيئات الثقافية بين البلدين ، هذا وستدعم ايطاليا طلب ليبيا بشأن جبر الأضرار التي لحقت بمواطنيها ضحايا الألغام ، وإعادة تأهيل الأراضي المتضررة وتطهيرها بالتعاون مع الدول المعنية[9] .

وفي الختام ؛ أن أموال الدنيا لن تعيد الشهداء والمنفيين و المفقودين ولن تمحوا الذكريات الأليمة ،وأن القيمة المالية المتفق عليها بخمس مليارات دولار هي في

الحقيقة ،لا تمثل التعويض العادل بالمفهوم المادي بل تحمل في طياتها دلالات وأبعاد تعبر في حقيقتها عن مبدأ حسن النوايا و عربون صداقة لا أكثر ، وفتح صفحة جديدة من العلاقات مع ايطاليا ، في الوقت الذي نرى فيه بعض الدول الأخرى (كفرنسا وبريطانيا) تفتخر بماضيها الاستعماري وتمتنع حتى عن أبداء الاعتذار[10].

ثالثا:آفاق العلاقات:-

1.الجانب الاقتصادي .

حقق الاقتصاد الليبي نجاحات عديدة بمختلف المجالات في ظل برامج التنمية الشاملة التي يتم تبنيها على شكل خطط سنوية وخماسية ونتيجة لهذه التوجهات شهد الاقتصاد الليبي نمواً متزايداً وصل إلى قرابة 7٪في العام الماضي (2007) ، بينما تشير الكثير من التوقعات إلى استمرار حالة الرواج الاقتصادي في الأعوام القادمة بشكل يرفع معدلات النمو السنوي إلى نسب تصاعدية تتراوح مابين 6-8٪، في ظل سياسة تحرير الاقتصاد التي تم تبنيها بدءا من العام 2004 [11] .

مثل الاقتصاد صلب المعاهدة ويعزز ذلك جملة من المعطيات منها إن التبادل التجاري يصب في صالح ليبيا ،ليس لان الفائض في الميزان يميل لكفة طرابلس الغرب ، بل لان المعطيات الجيوسياسية الراهنة تخدم الأجندة الليبية .

فاعتماد ايطاليا على النفط والغاز الليبيين يشكل كبير يجعل مسألة الاعتذار والتعويض هامشية من وجهة النظر العملانية في ظل التطورات ذات الأثر المباشر على إمدادات الطاقة التي يشهدها العالم ، وهي تطورات تنذر بتغيير نسبي في مناطق الطاقة الحيوية مع استمرار حالة التأزم في منطقة الخليج العربي جراء الاحتلال الأمريكي للعراق والتصعيد تجاه إيران ، وتفجر النزاع في القوقاز وازدياد التوتر بين الغرب وروسيا المصدر الرئيسي للنفط والغاز لقطاع مهم من بلدان أوربا .

يقابل ذلك ازدياد الأهمية الاستتراتيجية للنفط الإفريقي ، وارتفاع إنتاج ليبيا من الذهب الأسود بنسبة 50٪ في الأعوام القليلة الماضية ليصل سقف إنتاجها إلى 2 مليون برميل سنوياً مع توقعات بأن يصل إلى 3 ملايين برميل قبل نهاية عام 2012 . ومن المعروف إن ايطاليا تستورد نحو 25٪ من احتياجاتها من النفط و33٪ من الغاز الطبيعي من ليبيا .

من ناحية أخرى فان اعتماد ليبيا على الآلات والمعدات ومستلزمات التشغيل ، بالإضافة إلى شركات الأعمار والمقاولات الايطالية ذو أهمية نسبية منخفضة وقابل للتغيير في مرحلة لم تحسم فيها طرابلس الغرب بعد خياراتها الإستراتيجية ، وتحتدم فيها المنافسة على الاستثمار في مجال النفط وتنفيذ مشاريع الأعمار من قبل الشركات الأميركية والأوربية والآسيوية [12] .

نصت المادة 18 من المعاهدة على "الأهمية الإستراتيجية للتعاون الثنائي في قطاع الطاقة" كما إن المعاهدة لا تحدد الجهة المسؤولة عن دفع التعويضات ، وفي البداية اعتقد الكثيرون إن الخزانة الايطالية المنهكة ستتحمل التكلفة المادية . لكن ملحق مشروع المعاهدة والمقدم إلى البرلمان الايطالي كشف بوضوح إن هذه الأموال لن تؤخذ مباشرة من دافعي الضرائب الايطاليين ، وإنما سيتم تغطيتها من قبل شركات النفط الايطالية العاملة في ليبيا والتي سيتم فرض ضريبة دخل على أرباحها بنسبة 4٪ ، ورغم إن شركة ايني Eni الايطالية العملاقة للنفط

(تأسست في 1953/8/12وتمتلك الدولة30٪من أسهمها)لم يرد اسمها صراحة في المعاهدة ، فأن المفهوم العام إن عبء السداد قد وقع على كاهلها ، فهي بالفعل اكبر شركة طاقة ايطالية ، واكبر مستثمر أجنبي في قطاع الطاقة الليبي ، إذ تنتج ما معدله 550 ألف برميل يومياً في عام 2008 ، وتشغل 76000 موظف ، ومقرها الرئيسي في ميلانو وروما ، وهي تسعى لتوقيع عقود نفطية جديدة مع ليبيا تمتد للعام 2047 (13) .

يعود تواجد الشركات النفطية الايطالية إلى أربعينيات القرن الماضي ، وتأتي في مقدمتها الشركتين العملاقتين ايني واجيب Agep (أقدم شركة نفط وطنية، تأسست عام 1926 وهي أحدى شركات مجموعة ايني) ، وقد ذكر (باولو سكاروني) رئيس مجلس إدارة ايني إن حجم استثمارات شركته في ليبيا يبلغ نحو 50 مليار دولار وآخر المشروعات الضخمة هو مشروع مجمع (مليتا) الذي بلغت استثماراته نحو 15 مليار دولار وهو من أهم المشروعات الكبرى حيث من المخطط أن يضخ نحو 8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى ايطاليا ومنها إلى أوربا بواسطة خط للأنابيب يجري التحضير لمده عبر البحر المتوسط ، واستطاعت التوصل إلى اتفاق جديد مع المؤسسة الوطنية للنفط في 12 /2008/6 عقب مفاوضات استغرقت عاما سيسمح بآفاق جديدة لنقل الغاز ويفتح الباب أمام مخططات لبناء محطة لتسييل الغاز في ليبيا بما يوفر ديناميكية اقتصادية تخلق إضافة إلى توطين هذا النوع من النشاط الصناعي ، فرص عمل و تدريب لشرائح متنوعة من الكوادر الوطنية الليبية ، وهو أمر له أهميته الكبرى بحكم إن قطاع الطاقة الليبي يمثل مانسبته 95٪ من الصادرات و 75٪ من الإيرادات الحكومية.

اعتبر سكاروني إن ليبيا اكبر دولة افريقية على صعيد احتياطات النفط والغاز ، وهي لذلك من المناطق المميزة استثمارياً ولها مستقبل كبير ، لذا ترغب ايني في زيادة حجم استثماراتها في ليبيا وان الاتفاق الأخير ينص على استثمار 10 مليار دولار إضافية خلال السنوات القادمة منها 3.7 مليار دولار خلال السنوات الأربع القادمة ، كما ستقوم الشركة بالتعاون مع مؤسسة القذافي العالمية وبالتنسيق مع المؤسسة الوطنية للنفط بالمساهمة في مشروعات التنمية ومنها تدريب كوادر ليبية في معاهد الشركة بايطاليا وصيانة بعض الأقسام بالمستشفيات وتمويل بعض عمليات ترميم الآثار (14) .

كذلك مهدت المعاهدة الطريق لتدفق الاستثمارات الحكومية الليبية ومنها صندوق الثروة السيادي الليبي الذي تبلغ استثماراته نحو 65 مليار دولار ، وفي تشرين الأول 2008 اشترت ليبيا 5٪ من أسهم ايني بقيمة 64.6 مليون دولار ، معربة عن رغبتها في رفع حصتها إلى 10٪ مما أدى لرفع أسهم الشركة في بورصة ميلانو بنحو 15 ٪ . كما اشترت اسهماً في اثنين من البنوك الايطالية منها حصة 5٪ من بنك اوني كريديت ثاني اكبر البنوك الايطالية ، لتشغل مقعداً في مجلس الإدارة .

بالمقابل سعت ليبيا للتمهيد لعودة الشركات الايطالية فألغت ضريبة الـ2٪ المفروضة عليها والتي تعود للعام 1998 ، والمخصصة لصندوق اجتماعي يسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية . ولم تقتصر المنافع على شركات الطاقة بل

ستعود الفائدة كذلك على شركات الإنشاءات والهندسة ، مثل عملاق البناء امبريجيلو Impergilo من اجل الفوز بعقود ضخمة في مشاريع البنى التحتية .

اخيرا سمحت المعاهدة لشركتي النفط الوطنية الليبية وآيني بالقيام بمشاريع مشتركة للتنقيب عن النفط في بلدان أخرى . ولكن أهم نتيجة غير مباشرة هو الاستفادة من التقنيات المتطورة في قطاع الطاقة التي ستنقلها الشركات الايطالية إلى ليبيا بحكم عملها. كما سمحت المعاهدة بحل المنازعات القانونية للشركات الايطالية مع الحكومة الليبية مما سيتيح تسديد فواتير مالية تعود للعام 1980 ، ما أعطى الفرصة لليبيا أن تظهر لمجتمع الأعمال الدولي أنها سوف تلتزم بالعقود الدولية وبالتالي زيادة ثقة القطاع الخاص بمستقبل المناخ الاستثماري في هذا البلد وهو ماله أهميته القصوى في جذب الاستثمارات الخارجية[15] .

سعى الطرفان إلى إدامة هذا الزخم عبر اللقاءات الرسمية المتواصلة ، وفي 2009/4/2 اجتمع أمين اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي بطرابلس الغرب مع وزير التطوير والتنمية الايطالي . وتم خلال الاجتماع بحث سبل تعزيز علاقات التعاون الثنائي في ضوء توقيع المعاهدة وتم الاتفاق على تشكيل لجنة لمتابعة تسجيل منح التأشيرات وكذلك مساهمة الجانب الايطالي في تطوير مشاريع الصناعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا . كما تم الاتفاق خلال الاجتماع الذي حضره أمين المكتب الشعبي الليبي بروما(عبد الحافظ قدور) ، والسفير الايطالي ، على عقد اجتماعات دورية مشتركة بهدف متابعة تنفيذ بنود المعاهدة ودعم سبل تعزيز هذه العلاقات في المجالات كافة[16] .

شكل الاقتصاد احد الأهداف الرئيسية لزيادة القذافي التاريخية إلى روما ، إذ تعهد عند التصديق على المعاهدة في آذار 2009 بأن بلاده ستسمح للايطاليين اللذين كانوا يقيمون في ليبيا بالعودة إليها والعمل والاستثمار فيها وأكد إن الشركات الايطالية ستحظى بالأولوية في الفوز بعقود الاستثمار ، مما يعني تجاوز العوائق الإدارية والبيروقراطية المعقدة التي كانت تحول في السابق دون تمكين هذه الشركات من الاستثمار في ليبيا .

تعتبر ايطاليا اكبر مستثمرا أجنبي في ليبيا وتأتي على رأس لائحة المستوردين والمصدرين ، ورأى رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة الليبية (جمعة الاسطى) إن الشركات الايطالية في ليبيا والبالغ عددها 52 شركة هي الأكثر انتشارا ونجاحا بين الشركات الأجنبية وأضاف " نتطلع إلى استثمارات ايطالية أوسع " . وتابع " نريد أن يكون الايطاليون شركائنا في إفريقيا وسنكون شركاءهم في أوربا " .

تابع قطاع الأعمال الايطالي الزيارة عن كثب ليرى ما إذا كانت ستدعم حصيلة ليبيا المتزايدة من الاستثمارات الايطالية ، في حين ينظر صندوق الثروة السيادي الليبي للاستثمار في الشركات الايطالية ، كما أضاف محللون إن المسعى الاستثماري لليبيا في ايطاليا بدأ لتوه ويمكن للشركات الايطالية أن تأمل ايضا في عقود مغرية داخل ليبيا عقب رفع العقوبات عنها وضمان تحسن العلاقات السياسية[17] .

حرص القذافي أثناء زيارته على الالتقاء برجال الأعمال الايطاليين ، فنظم لقاءاً معهم بتاريخ 2009/6/12 ، مبتدأ كلامه بالإشارة إلى أن بلاده خصصت 11.8 مليار يورو لجذب استثمارات أجنبية وانه ستمنح لهم الأولوية في قطاع الاستثمار

والعقود الحكومية ، كما إن أكثر من 70٪ من احتياجات ايطاليا من الطاقة تأتي من الخارج واغلبها من ليبيا ، لذا فأن ايطاليا بحاجة ملحة للدخول في قطاع الطاقة الليبي ، لذلك فبلاده لن تفضل تصدير النفط والغاز إلى دول أخرى على حساب ايطاليا ، في حين إن الشركات الايطالية ستكون لها الأسبقية في مشاريع البنى التحتية .

حظيت تصريحات القذافي باهتمام واسع ، فقالت رئيسة التجمع الصناعي الايطالي أيما مارسيجاليا " إن ليبيا وعدت باستثمار 11.8 مليار يورو في السنوات القادمة لجذب الاستثمار الأجنبي وايضا من خلال إقامة مشروعات مشتركة مع القطاع الخاص ، وإنها ترى إمكانية كبيرة للتعاون مع ليبيا في مجالات الطاقة والبتروكيمياويات والهندسة والسياحة " .

في حين ذكر (عبد الحافظ زليطني) رئيس مجلس إدارة هيئة الاستثمار الليبية إن بلاده تتطلع لاستثمارات محتملة في قطاعات الكهرباء والبنية الأساسية الايطالية . ورأت أيما مار تشيغاليا رئيسة كونفيند وستريا في ما حدث منعطفا في العلاقات الثنائية مبدية " ارتياحها لوجود العديد من الشركات الايطالية في ليبيا ، كما إن الوجود الليبي في ايطاليا مهم ويمكن أن يصبح اقوي مستقبلاً " [18] .

عقدت اللجنة الشعبية العامة اجتماعها العادي الثامن عشر لهذا العام بتاريخ 2009/7/8 ، لمتابعة جملة من المواضيع في مقدمتها استعراض مذكرة قطاع الاتصال الخارجي والتعاون الدولي بشأن طلب الموافقة على اعتماد الوثائق الموقعة خلال زيارة القذافي إلى ايطاليا ، وقررت اعتماد هذه الوثائق التي تتمثل في اتفاقية الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي ومذكرة تفاهم بشأن التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في مجال الثروة البحرية ومذكرة تفاهم بشأن تسهيل إجراءات منح التأشيرات .

كما قررت اللجنة اعتماد الوثائق التي تم التوقيع عليها خلال زيارة وزير التنمية والتطوير الاقتصادي الايطالي إلى ليبيا وتتمثل في اتفاق تعاون في مجال الصناعة والاقتصاد والتجارة بين الجماهيرية والجمهورية الايطالية و محضر اتفاق بشأن تطوير التعاون المهني المشترك في مجال التخطيط العمراني ومذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للمعارض وشركة اكسبو – ميلانو ومعهد ايطاليا للتجارة الخارجية [19].

سعى الجانبان إلى تأطير مفاهيم التعاون المشترك وفقاً للرؤى الأكاديمية ، وفي هذا السياق انعقد المؤتمر الاقتصادي الليبي – الايطالي الأول في جامعة قار يونس – بنغازي للمدة 28-30 / 8 / 2009 ، من اجل تفعيل معاهدة الصداقة والشراكة بين ليبيا وايطاليا ، في أطار المسؤولية والارتقاء بالتعاون الاقتصادي بين الطرفين بمشاركة العديد من الهيئات والشركات من البلدين كما حظي المؤتمر برعاية رسمية من اللجنة الشعبية العامة للصناعة والاقتصاد والتجارة وبإشراف مركز المعلومات والتوثيق باللجنة الشعبية العامة [20] .

2:إزالة مخلفات الاستعمار (المنفيون والألغام) .

أعربت ليبيا وايطاليا عن رغبتها المشتركة في إنهاء ملف المنفيين إذ جاء في المعاهدة " مواصلة التعاون في البحث بطرق سيتم الاتفاق عليها بين الطرفين بشأن المواطنين الليبيين المنفيين قسرا من ليبيا خلال حقبة الاستعمار "

دأبت ليبيا على إحياء ذكرى " يوم المنفيين " والمصادف يوم 10/26 من كل عام ، حيث بدأت ايطاليا بعمليات النفي المنظمة بنفي 5 آلاف مواطن ليبي عام 1911 ، وتحيي ليبيا المناسبة وسط حداد رسمي وشعبي كما تتوقف حركة النقل داخليا وخارجياً [21] .

كان سكان جزيرة تريمتي الايطالية وهي إحدى الجزر التي نفى إليها الاستعمار الايطالي المواطنين الليبيين ، قد قاموا طواعية بتاريخ 2008/9/5 بإعطاء عينات من دمهم لإجراء فحص الجينات الوراثية ، كما تم إنشاء نصب تذكاري للمنفيين الليبيين الذين توفوا ودفنوا في هذه الجزر .

شمل هذا الإجراء الطوعي سكان جزيرة اوستيكا حيث شرعوا بتاريخ 2009/1/22 بنفس العملية ، لمقارنة الحمض النووي بالخريطة الجينية الليبية ، من اجل التعرف على أبناء وأحفاد المنفيين الليبيين [22] .

مثل موضوع الألغام إحدى معوقات التنمية في ليبيا ناهيك عن تكلفته البشرية والمادية الباهظة ، وهي تشغل نسبة 30٪ من مساحة البلاد ويزيد عددها عن 8 ملايين لغم ومن مراحل تاريخية مختلفة . ولتسليط الضوء على هذه المشكلة عقدت جامعة الفاتح – طرابلس الغرب مؤتمراً بعنوان " معاً من اجل ليبيا خالية من الألغام " للمدة 3-4 / 11 / 2008 ، تحت رعاية مؤسسة القذافي الخيرية ، واهم محاور المؤتمر .

- آثار مشكلة الألغام على التنمية (الآثار الاقتصادية ، الآثار الجسدية والنفسية ، الآثار البيئية) .
- معالجة مشاكل الألغام (جهود إزالة الألغام ، تأهيل الأراضي والمناطق للتنمية ، تأهيل ضحايا الألغام ، التعاون الدولي في معالجة مشاكل الألغام، المسؤولية عن أضرار الألغام والتعويض عنها) .

خرج المؤتمر بعدد من التوصيات نجملها بالاتي :-

- على المستوى المحلي (أنشاء مركز وطني ليبي للمعلومات حول الألغام وضحاياها ، الدعوة لإنشاء مركز تدريب لتأهيل الكوادر الفنية المحلية على عمليات إزالة الألغام ، التواصل مع المؤسسات الدولية المختصة بهذا الموضوع ، توحيد الجهود على المستوى المحلي) .
- على المستوى الإقليمي والدولي (دعوة الدول المتقدمة للمساهمة سواء عبر المنظمات الدولية العامة والخاصة ومن خلال برامج التعاون الثنائي ، مطالبة الدول التي قامت بزرع الألغام بتحمل مسؤولياتها في هذا السياق ، الدعوة لإشراك الأمم المتحدة بفعالية في هذا الموضوع) [23] .

3: مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية :-

تمثل ليبيا بلد العبور وكذلك بلد المقصد لكثير من المهاجرين غير الشرعيين ومعظمهم من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء ، وهم معرضون ليكونوا جزءا من ظاهرة "الاتجار بالبشر " والإكراه على العمل القسري والاستغلال الجنسي لتسديد الديون المستحقة بذمتهم للمهربين . في حين يقدر عدد الأفارقة الموجودين في ليبيا بنحو 2 مليون شخص ، وأفاد المراقبون الدوليون بان ما

نسبته 1-2٪ منهم على الأقل قد يقعون ضحية للاتجار بالبشر ، كما توجد هنالك صعوبات جمة في رصد هذه الظاهرة غير القانونية نتيجة لغياب الإحصاءات الحكومية عنها [24] .

اعتبر الإيطاليون إن المعاهدة ستعزز التزام ليبيا مكافحة الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط ، وهي قضية شائكة في السياسة الإيطالية إذ بلغ عدد المهاجرين الأفارقة في عام 2008 حوالي 40.000 مهاجر ، وكثير منهم قدموا من ليبيا التي تملك أطول ساحل على الضفة الجنوبية للبحر المتوسط (1900 كم) .

أنشئت ايطاليا مراكز استقبال للمهاجرين في جزيرة لامبيدوسا ، وهي تعاني من الاكتظاظ الشديد مما جعلها تطلب مساعدة الاتحاد الأوربي الذي سارع كذلك لدفع 20 مليون دولار إلى ليبيا للمساعدة في مكافحة الهجرة غير الشرعية [25] .

سعى الايطاليون لتفعيل الاتفاقية الأمنية من اجل مكافحة الهجرة غير الشرعية والمبرمة في 29/ 12/ 2007 ، لذا لم يكن من قبيل المصادفة أن يقوم وزير الداخلية الايطالي (روبيرتو ماروني) بزيارة ليبيا في نفس اليوم الذي صادق فيه مجلس الشيوخ على المعاهدة ، وسيتم خلال هذه الزيارة التي تستمر للمدة (3-5 /2/2009) التوقيع على بروتوكول تنفيذ الاتفاقية الأمنية التي ستسمح للمرة الأولى بإمكانية تسيير دوريات حراسة بحرية مشتركة قبالة السواحل الليبية للحد من تدفق قوارب المهاجرين غير الشرعيين صوب الشواطئ الايطالية والأوروبية [26] .

عقد الطرفان جلسة مباحثات في روما بتاريخ 2009/6/3 لمتابعة تنفيذ وتفعيل الاتفاقية الأمنية وترأس جلسة المباحثات عن الجانب الليبي أمين اللجنة الشعبية العامة للأمن العام وعن الجانب الايطالي وزير الداخلية . وبين الجانب الليبي الجهود التي بذلها لمكافحة هذه الظاهرة ، منها التصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة وإنشاء وحدات للحراسة البرية لمنع تدفق المهاجرين عبر الصحراء واستحداث إدارة مختصة تعنى بمكافحتها مطالبا الجانب الايطالي بتوفير الإمكانيات والتجهيزات اللازمة .

من جانبه أشاد الوزير الايطالي بالتطور الذي يشهده التعاون بين البلدين في هذا السياق . وأكد حرص بلاده على دعم هذا التعاون والتنسيق مع ليبيا في كل ما يتعلق بهذا الجانب ، وكذلك باتجاه الاتحاد الأوربي . وأضاف " إن التعاون مع ليبيا وتامين الاحتياجات والمتطلبات التي تعهد بتأمينها سيكون في مقدمة جدول أعمال وزراء الداخلية والعدل لدول الاتحاد الأوربي الذي سيعقد في 2009/7/8 " [27] .

أدى تفعيل الاتفاقية الأمنية للحد من تدفق وصول المهاجرين غير الشرعيين بنسب كبيرة إذ تم البدء في شهر أيار بعمليات اعتراض قوارب المهاجرين وتسيير الدوريات البحرية المشتركة ، عقب أن قدمت ايطاليا 3 قوارب دورية لخفر السواحل الليبي كما وعدت بتقديم 3 قوارب أخرى .

تشير الأرقام الرسمية الصادرة من وزارة الخارجية الايطالية إلى وصول 7567 مهاجراً حتى منتصف آب 2009 بالمقارنة بإجمالي 17485 مهاجراً عن نفس المدة من العام السابق . في حين شهدت لامبيدوسا وصول 14905 مهاجراً في

عام 2008 مقابل 2548 مهاجراً عام 2009 ، وأوضحت الوزارة إن هذه الإحصاءات تؤكد جدوى الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الليبي .

وفي المدة ما بين شهري نيسان وآيار وصل قاربان فقط يحملان 99 مهاجراً إلى جزر مالطا التي تعد ضمن الحدود الجنوبية للاتحاد الأوربي ، وفي المقابل ، فانه خلال نفس المدة من عام 2008 وصل قرابة 872 مهاجراً افريقياً ، وأدى ذلك إلى تخفيف الضغط على مراكز الاحتجاز في مالطا والتي تعرضت كثيرا للنقد اللاذع من المنظمات الإنسانية الدولية للظروف غير الإنسانية التي يتم احتجاز المهاجرين غير الشرعيين فيها [28] .

في هذا الإطار سلمت إيطاليا ليبيا، الدفعة الثانية من الزوارق البحرية المنصوص عليها في إتفاقية تطوير التعاون الثنائي بين البلدين في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، والتعاون الفني والعملياتي في مواجهة هذه الظاهرة، الموقعة بطرابلس في 2007/12/29 ،وجاء تسليم إيطاليا هذه الدفعة بتاريخ 2010/2/10والدفعة الأولى التي سبقتها في 2009/5/14 ، في إطار تنفيذ ما نصت عليه معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الإيطالية.

تتألف الدفعة الثانية من ثلاثة زوارق، تسلمتها البحرية الليبية في حفل أقيم بميناء غايتا الإيطالي تم خلاله إنزال العلم الايطالي عن الزوارق ورفع الراية الخضراء عليها، بحضور وزير الداخلية الايطالي "روبيرتو ماروني"، و أمين المكتب الشعبي الليبي في ايطاليا عبد الحافظ قدور.

وقال وزير الداخلية الايطالي في كلمة ألقاها خلال الحفل "إن ايطاليا وليبيا لا يمكنهما لوحدهما تحمل عبء مشكلة الهجرة التي تخص أوروبا بأسرها، ولقد حقق التعاون بين البلدين في هذا المجال، نتائج تجاوزت كل التوقعات المتفائلة".

وانتقد الوزير الإيطالي عدم قيام المفوضية الأوروبية بتحمل مسؤولياتها في هذا الشأن، قائلا "إن المفوضية الأوروبية لم تقم بالكثير حتى الآن في هذا الموضوع، وعليها أن تقوم بدور أكثر فعالية".وأعرب عن أمله في أن تكون المفوضية الأوروبية الجديدة قادرة على إعطاء دفعة للمسؤولية الأوروبية في هذا الشأن، وأن تكثف التعاون لمعالجة هذه الظاهرة.

وأعلن الوزير الإيطالي أنه سيؤكد على ذلك خلال الاجتماع الذي سيعقده مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، نهاية الشهر الجاري.واختتم "ماروني" كلمته بالتأكيد علي أن مكافحة الإجرام المنظم الذي يدير الاتجار بالبشر، هو هدف إيطالي ليبي مشترك.

من جانبه أشار أمين المكتب الشعبي الليبي في ايطاليا أن استلام البحرية الليبية لهذه الدفعة من الزوارق، يأتي في إطار التعاون الليبي الايطالي في مواجهة الجريمة المنظمة تنفيذا للاتفاقين الموقعين بين البلدين بتاريخ 29 كانون الأول/ ديسمبر 2007 م، وما نصت عليه معاهدة الصداقة والشراكة والتعاون الليبية الإيطالية.

وقال في كلمته بالحفل "إننا في الجماهيرية العظمى ضد من يتاجر في البشر، كما إننا أيضا ضد استغلال حرية حركة تنقل الشعوب فيما بينها التي تعتبر ظاهرة طبيعية عبر التاريخ و إن رفض هذه المتاجرة والاستغلال هو مبدأ من

المبادئ الراسخة والثابتة في السياسة الليبية.وأكد أن ليبيا تعاني من الآثار السلبية لظاهرة الهجرة غير الشرعية.. مشيرا في هذا الصدد إلى تواجد أكثر من مليوني مهاجر في ليبيا يشكلون عبئا إقتصاديا واجتماعيا وصحيا وأمنيا عليها".

وشدد على الرؤية الليبية بشأن سبل المعالجة الجذرية لهذه الظاهرة، وتجنيب المهاجرين الذين يعبرون البحر إلى أوروبا المآسي التي يتعرضون لها والتي تصل إلى حد الموت غرقا.

وقال "إن المهاجرين الذين يعبرون البحر باتجاه أوروبا، يواجهون الموت في أي لحظة، وعلينا جميعا أن نسعى إلى استقرار هؤلاء الذين يضطرون إلى الهجرة، وذلك بخلق تنمية حقيقية وبخطط ملموسة لمساعدتهم على الاستقرار في أوطانهم بإستثمار خيراتهم من المياه في الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية، والاستفادة من الخامات الموجودة في هذه الدول.ولابد أن تكون هناك مساعدات حقيقية فعلا، وليس فقط عبر إعلانات التضامن وإبداء المواقف في وسائل الإعلام التي تخدم في الغالب أهداف وصراعات القوى السياسية"[29].

4: العلاقات الثقافية :-

نصت المعاهدة على وجوب أن تعيد ايطاليا جميع ما نهبته من مفرداتٍ التراثٍ الثقافي الليبي من قطع فنية ووثائق وأثار ومخطوطات ، وهو ما شغل حيزا كبيرا من اهتمامات المحتلين لرغبتهم في طمس دور ليبيا الحضاري وإدماجها في بوتقة الثقافة الاستعمارية ، وان استعادة تلك الكنوز الوطنية لاشك أنها ستضيف معلومات ومصادر جديدة لدارسي التاريخ الليبي في جميع أبعاده ومعارفه .

لم تقف المعاهدة على الماضي وإصلاحه وعودة الموروث الحضاري فحسبٍ، بل عززت التعاون الثقافي بين البلدين والمساهمة في تنمية ليبيا علميا ومعرفيا مع احترام خصوصية كل طرف لثقافته من دون الذوبان أو محاولة فرض سياسة الاحتواء . والمعاهدة تعمل على تطوير الأنشطة الاقتصادية والتجارية التي ستعود بالنفع المتبادل للشعبين الصديقين ، وان حركة التنقل وانسيابها بين الضفتين ستجعل من البحر المتوسط منطقة سلام خالية من التحديات والأساطيل وإرساء مبدأ التعاون التجاري التنموي وخلق حوار مثمر بين الحضارات [30].

ضمن هذا السياق اجتمع مدير عام مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية الدكتور الطاهر الجراري) في 2009/5/17 مع مدير أرشيف الدولة الإيطالية البروفسور (الدوجوفاني ديتشي) الذي يزور ليبيا بدعوة من المركز . وتم خلال الاجتماع الذي حضره أعضاء اللجنة العلمية بالمركز ، بحث ومناقشة آفاق التعاون العلمي بين الطرفين خاصة فيما يتعلق بمعالجة وترميم وتصنيف وفهرسة الوثائق والمخطوطات المحفوظة بالمركز . وتأتي الزيارة إلى ضمن أطار متابعة تنفيذ بنود معاهدة الصداقة بين البلدين [31].

وفي إطار هذا الموضوع خصصت إيطاليا، منحاً دراسية لعدد مئة طالب ليبي من أبناء وأحفاد المجاهدين الليبيين، تنفيذا لمعاهدة الصداقة والشراكة والتعاون بين ليبيا وايطاليا. جاء ذلك في إعلان لجنة المنح الدراسية إلى ايطاليا بتأريخ2009/12/8، موضحاً أن هذا التخصيص يأتي لكون هذه المنح جزءاً من تعويض إيطاليا للشعب الليبي عن حقبة الاستعمار الإيطالي.وبينت اللجنة في إعلانها أن نص المادة 10 فقرة ب من معاهدة الصداقة يقضي بتخصيص منح دراسة لعدد مئة طالب ليبي تجدد كلما انتهت دفعة دراستها.

وكانت اللجنة الشعبية العامة الليبية قد قررت في اجتماعها بتاريخ 22\3\

2009 تخصيص هذه المنح لأبناء وأحفاد المجاهدين الليبيين لكونها جزءاً من التعويض الإيطالي للجماهيرية إبان مدة الاستعمار الإيطالي .ويوضح هذا القرار أن هذه المنح ذات طبيعة خاصة مقصورة على أبناء وأحفاد الشهداء والمجاهدين والمتضررين من الاستعمار الإيطالي بسبب العمليات العسكرية أو بسبب الإجراءات القسرية الإيطالية الأخرى لقمع المقاومة الوطنية من المنفيين، وضحايا المعتقلات الفاشستية جراء الألغام المزروعة في ليبيا أثناء الحرب العالمية الثانية من قبل الدول الأوروبية المتحاربة على الأراضي الليبية وفق النسب والمعايير التي حددتها اللجنة الشعبية العامة.

واشترط القرار في المتقدم للحصول على إحدى هذه المنح الدراسة أن يكون المستفيد ابن أو حفيد أو حفيدة مجاهد بشكل مباشر لجهة الأب من إحدى الفئات المذكورة بالخصوص في هذا الإعلان، وأن لا يقبل للإيفاد إلا شخص واحد من العائلة الواحدة وأن تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها للإيفاد في لائحة البعثات المعتمدة المعمول بها باللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي سواء الدراسات الجامعية أو العليا[32] .

رابعاً : تنفيذ المعاهدة.

حرص الطرفان على الإشادة بالمعاهدة في المحافل المختلفة ، وفي الكلمة التي ألقاها القذافي في الجلسة الافتتاحية لقمة حركة عدم الانحياز الخامسة بشرم الشيخ بتاريخ 2009/7/15 .ذكر ما نصه " الدول التي استعمرتنا يجب أن تعوضنا وبهذه المناسبة أود أن أشيد بالموقف الشجاع والتاريخي لايطاليا باعتذارها عن استعمارها لليبيا وتعهدها بدفع تعويضات وهذا قرار شجاع جدا ... " .

جدد برلسكوني في 2009/8/7 التأكيد على إن توقيع المعاهدة هو احد أهم انجازات حكومته ، كما نقلت عن قناة (Sky24) قوله " قمنا بشيء هام ، لقد قمنا بإغلاق ملف الاستعمار بعد مضي 40 عاماً مع ليبيا ، ونتيجة لذلك فقد أصبح لدينا الآن احتفال بيوم للصداقة بين الشعبين "[33] .

صرح عبد الحافظ قدور في روما بتاريخ 2009/8/29 إن بلاده ستحصل على الدفعة الأولى من الأموال المستحقة لها لدى ايطاليا بمقتضى المعاهدة في العام 2010 ، وانه لا يزال هناك بعض الآليات الثانوية التي تحتاج إلى توضيح في المعاهدة .

أعلن برلسكوني مشاركته في الاحتفالات التي تقيمها ليبيا بمناسبة مرور عام على توقيع المعاهدة . كما سيقوم خلالها بوضع حجر الأساس للطريق الساحلي الذي تشارك فيه شركات ايطالية وصينية وروسية .

اعتبر فراتيني إن هذه الزيارة في غاية الأهمية لتعزيز العلاقات الثنائية والإفريقية والمتوسطية ، لافتا في تصريحات صحفية إلى أن الزيارة " ضرورية للغاية لأسباب ثلاثة " .

حدد فراتيني تلك الأسباب قائلاً " أولها إن الزعيم الليبي هو رئيس الاتحاد الإفريقي ، وثانيهما إننا لا نستطيع التحدث عن إفريقيا ومن ثم لانقابل أولئك الذين يمثلونها ، وثالثهما لأننا أغلقنا صفحة الاستعمار وهو ما لم يقم به أي بلد آخر والفضل في هذا يعود لرؤية القذافي في أن تعتذر كافة الدول الاستعمارية إلى مستعمراتها السابقة وان تعوضها عن تلك الحقبة "[34].

بلغ الاحتفال بيوم الصداقة الليبية الإيطالية ذروته بقيام القذافي وبرلسكوني بوضع حجر الأساس للطريق السريع الذي يربط ما بين الحدود المصرية شرقا عند مساعد ورأس أجدير غربا عند الحدود التونسية ، ليحل محل الطريق الحالية الضيقة على الساحل والتي بناها موسوليني ، وكان ذلك يعد أيامها انجازا هندسيا خارقاً [35] .

تولى الإشراف على المشروع مصلحة الطرق والجسور الليبية ، وتنفذه عدد من الشركات العالمية بطول 1700 كم ، والمشروع الذي تبلغ تكلفته نحو ثلاثة مليارات دولار هو أكبر مشروع للطرق السريعة في افريقيا. وهو جزء من الطريق المغاربي السريع الذي يربط بين الدول العربية المطلة على البحر المتوسط حيث تبلغ سرعته التصميمية 130كم / سا وبنظام 3 مسارات في كل اتجاه بعرض 3.75 م لكل مسار . فيما يبلغ عرض الطريق 150م ، يحتوي على جسور علوية للدخول إلى الطريق والخروج منها ، مقامة عليها استراحات كبيرة مزودة بمحطات للوقوف والخدمات ووحدات للتحصيل والطرق الخدمية ومراكز الصيانة ومنظومات الكترونية .

كما سيحتوي الطريق على استراحات صغيرة صممت وفق أحدث المعايير والمواصفات الدولية المتبعة في هذا المضمار. في حين يبلغ عدد الجسور التي ستقام على هذه الطريق 263 جسراً لعدد 52 محطة للتقاطعات ، و18 محطة للاستخلاص ، و17 محطة واستراحة كبيرة ، و13 محطة واستراحة صغيرة [36] .

من جانبها أبدت عدة شركات بناء ايطالية منها امبريجيلو واستالدي اهتمامها بالمشروع، وقالت المصادر القريبة من هذه الشركات ان امبريجيلو أكبر شركة بناء في ايطاليا واستالدي قدمتا وثائق سابق الخبرة من أجل التأهل للمشروع الذي يربط تونس ومصر وانهما تقودان تحالفين منفصلين من الشركات في المنافسة على المشروع.وقد تحالفت استالدي مع شركات البناء بوناتي وغيلا وجراندي لافوري وتوتو.ولم يتم الكشف عن عدد الشركات الأخرى التي قدمت وثائقها.

كما ذكرت وثائق المناقصة التي نشرتها السفارة الليبية في روما في وقت سابق من هذا الشهر ان الشركات امامها مهلة حتى 2010/8/20 لتقديم طلبات التاهل المسبق للمشروع؛ وستتم اجراءات ترسية عقد المشروع بحلول 30 /2010/10 [37] .

لقد أعلن رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي ورئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل في 2011/12/15عن إعادة تفعيل معاهدة الصداقة المبرمة بين إيطاليا وليبيا.ونقلت وكالة الأنباء الإيطالية (أكي) عن رئيس الوزراء الايطالي ماريو مونتي قوله في مؤتمر صحافي مشترك مع عبد الجليل في روما، "لقد قررنا إعادة تفعيل معاهدة الصداقة المبرمة مع ليبيا" والتي كانت وقعت في عهد الزعيم الليبي السابق معمّر القذّافي [38] .

في الختام إن هذه المعاهدة التي تتكون من 23 مادة تحمل في طياتها ابعاداً وآفاق معرفية تستحق البحث والدراسة مليا ، وهو ما نأمله من الباحثين والمهتمين في مختلف الجامعات الليبية وغيرها .

الهوامش.

1.السنوسي البسكري،سابقة مهمة للدول المستعمرة ،2008/9/18،www.aljazeera.net

2. د.محمود احمد الديك - جامعة الفاتح، الأبعاد والآفاق لمعاهدة الصداقة والشراكة الليبية الإيطالية، www.aminmazen.com/pegas/inde

3. كلوديا غازاني،ايطاليا الكبرى واحتلال ليبيا،2009/3/16،.(www.merip.org/mero.uk(translate-google

4. ايطاليا والقذافي،2006/4/18،www.libyaalmostakbal.net/minbar alkotab

5. جمال الزائدي ،لقاء مع حافظ قدور (السفير الليبي في روما)، صحيفة أويا،ليبيا ،آب2008، www.jolyana.com/viewpage.aspx

6.www.france24.com

7. برلسكوني في طرابلس من اجل يوم الصداقة ،جريدة العرب العالمية، لندن2008/10/28 www.alarab.co.uk.

8.ar.wikipedia.org

9. طارق القيزاني وعصام الزبير ،العلاقات الليبية الإيطالية تبدأ عهد جديد ، جريدة العرب العالمية ،2009/3/3.

10. د.محمود احمد الديك ، المصدر السابق ،ص5

11.غسان إبراهيم ، العلاقات الليبية الايطالية تمضي نحو تقارب مثمر ، جريدة العرب العالمية 4/11 / 2008 .

12.السنوسي البسكري ، المصدر السابق .

13.كلوديا غازاني ، المصدر السابق .

14.جمال الزائدي ، حكمة القائد هي التي صححت التاريخ ، صحيفة أويا ، آب 2008 .

15.كلوديا غازاني ، المصدر السابق .

16.اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، 2/ 4 / 2009 ، http://www.mof.gov.ly.

17.جريدة القدس العربي ، لندن ، 2009/6/9 ، www.alqudas. .

18.جريدة العرب العالمية ، المصدر السابق ، 2009/6/12 .

19.ليبيا 24 ، 2009/7/9 ، http://www.alarab.com.uk/libyatoday

20.جامعة قاريونس http://uog.edu.ly

21.جريدة العرب العالمية ، المصدر السابق ، 2008/10/26 .

22.جريدة العرب العالمية ، المصدر السابق ، 2009/1/26 .

23.د. محمود احمد الديك ، ستون عاماً والمعركة لم تنته بعد، 2008/11/24 ،المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، www.libsc.org

24. www.europeanforum.net/country/libya .

25.كلوديا غازاني ، المصدر السابق .

26. البرلمان الإيطالي يصادق على اتفاقية الصداقة مع ليبيا ، http://www.libya-alypum.com

27.اللجنة الشعبية العامة ، المصدر السابق ، 2009/6/3 .

28. ليبيا 24 ، المصدر السابق ، 2009/8/24 .

29. ليبيا 24 ، المصدر السابق ، 2010/2/11

30.د. محمود احمد الديك ، الأبعاد والأفاق لمعاهدة الصداقة والشراكة الليبية الإيطالية ، المصدر السابق .
31.اللجنة الشعبية العامة ، المصدر السابق ، 2009/5/17 .
32. جريدة العرب العالمية ،المصدر السابق، 2009/12/10
33.جريدة الجماهيرية ، ليبيا ،العدد 5940 ، 2009 /8/30 http //www.aljamahiria.com
34.جريدة البيان ، الأمارات ، 2009/8/30 ، http://www/albayan.ae
35.اللجنة الشعبية العامة ، المصدر السابق ، 2009/8/30 .
36.جريدة الجماهيرية ، المصدر السابق ، العدد 5941 ، 2009 /8/31 .
37. ليبيا 24 ، المصدر السابق ، 2010/8/21
38. جريدة العرب العالمية ،المصدر السابق، 2011/12/16